Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Contractual credit and its impact on the profitability of commercial banks: An analytical study on a sample of private Iraqi commercial banks

Jamal Hadash Mohammed*[A], Lina Tariq Ali [B], Hanan Mohamed Ibrahim [C]
[A] College of Administration and Economics/Tikrit University
[B] College of Agriculture/Tikrit University

Keywords:
Contractual credit, documentary credits, letters of guarantee, profitability, commercial banks.

Article history:
Received 25 Dec. 2024
Accepted 23 Jan. 2025
Available online 25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Jamal Hadash Muhammad
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This study aims to analyze the impac of contractual credit on the profitability of privat commercial banks in Iraq by examining how thi type of financial facility contributes to improvin financial performance and enhancing liquidit management. The descriptive and analytica approach was applied to a sample of five Irac commercial banks listed on the Iraq Stoc Exchange for the period 2017-2021. The researc yielded significant findings, notably tha documentary credits play a crucial role i enhancing profitability, while letters of guarante showed a variable impact depending on eac bank's adopted strategy. Statistical analysi indicated a weak direct relationship betwee contractual credit ratio and profitability indicators suggesting the presence of other influential factor that require further attention. The stud recommends developing policies for managin contractual credit, enhancing risk assessmer tools, and diversifying sources of banking revenu to mitigate financial risks and promote financia sustainability.

الائتمان التعهدي وأثره في ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

جمال هداش محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

لينه طارق علي
كلية الزراعة
جامعة تكريت

حنان محمد إبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الائتمان التعهدي على ربحية المصارف التجارية الخاصة في العراق، وذلك من خلال دراسة مدى مساهمة هذا النوع من التسهيلات المالية في تحسين الأداء المالي وتعزيز إدارة السيولة للمصارف. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكونة من خمسة مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2017-2021. وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة أبرزها أن الاعتمادات المستندية تشكل عنصرًا أساسيًا في تعزيز الربحية، بينما أظهرت خطابات الضمان تأثيرًا متباينًا يعتمد على الاستراتيجية المتبعة لكل مصرف. كما أوضح التحليل الإحصائي ضعف العلاقة المباشرة بين نسبة الائتمان التعهدي ومؤشرات الربحية، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى مؤثرة تستدعي الاهتمام. وأوصى البحث بضرورة تطوير سياسات إدارة الائتمان التعهدي، وتعزيز أدوات تقييم المخاطر، وتنويع مصادر الإيرادات المصرفية للحد من المخاطر المالية وتعزيز الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان التعهدي، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الربحية، المصارف التجارية.

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يلعب دورًا محوريًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتقديم خدمات مالية متنوعة. وفي ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، تواجه المصارف التجارية تحديات كبيرة في تقديم خدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتحافظ على تنافسيتها. يُعد الائتمان التعهدي أحد الأدوات المهمة التي تقدمها المصارف، حيث يتيح تقديم تمويل غير مباشر للعملاء، مما يساهم في تحسين إدارة السيولة وتقليل التكاليف التشغيلية. ومع ذلك، فأن هذا النوع من التسهيلات يواجه تحديات تتمثل في المخاطر المرتبطة بفعالية استخدامه وتأثيره على الربحية. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية متعمقة حول العلاقة بين الائتمان التعهدي وربحية المصارف العراقية الخاصة، استنادًا إلى بيانات فعلية للفترة بين 2017 و2021.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. المنهجية:

1. **مشكلة البحث:** تتمثل المشكلة الرئيسة في فهم تأثير الائتمان التعهدي على ربحية المصارف التجارية. يدور التساؤل حول ما إذا كانت التسهيلات الائتمانية التعهدية تسهم في تحسين الربحية أو تزيد من المخاطر المالية التي قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للمصارف. هذا السؤال يعكس الحاجة إلى تحليل العلاقة بين مكونات الائتمان التعهدي (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وأداء المصارف.
2. **أهمية البحث:** تبرز أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

أ. دراسة العلاقة بين متغيرين حيويين (الائتمان التعهدي والربحية) وتأثير هذه العلاقة على الأداء المالي للمصارف.
ب. تقديم رؤية واضحة حول كفاءة إدارة المصارف للائتمان التعهدي.
ج. دعم اتخاذ قرارات إدارية مبنية على تحليل علمي لزيادة الكفاءة وتعظيم العوائد المالية مع تقليل المخاطر.

3. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:
أ. بيان ما هو الائتمان التعهدي وماهي أنواعها
ب. تحليل وقياس الربحية كأحد المؤشرات المهمة التي تعبر عن الأداء المالي
ج. تقييم مدى مساهمة الائتمانات التعهدية في ربحية المصارف.

4. فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

الفرضية رئيسة:

❖ توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين الائتمان التعهدي (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وربحية المصارف التجارية الخاصة في العراق.

الفرضيات فرعية:

أ. **الفرضية الأولى :**تؤدي زيادة الاعتمادات المستندية إلى تحسين نسبة العائد على الموجودات في المصارف التجارية.
ب. **الفرضية الثانية :**يؤثر عدد وقيمة خطابات الضمان بشكل إيجابي على صافي الربح للمصارف المبحوثة.
ج. **الفرضية الثالثة :**تعتمد نسبة الربحية للمصارف على كفاءة إدارتها للائتمان التعهدي مقارنة بالمصارف الأخرى.
د. **الفرضية الرابعة :**يساهم الائتمان التعهدي في تحسين السيولة وتقليل الحاجة إلى التمويل النقدي المباشر.
ه. **الفرضية الخامسة :**تختلف تأثيرات الائتمان التعهدي على الربحية بين المصارف بناءً على استراتيجياتها المختلفة في إدارة المخاطر.

5. منهج البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، شمل ذلك:
أ. **المنهج الوصفي :**لجمع وتحليل البيانات النظرية وتوضيح الإطار المفاهيمي لكل من الائتمان التعهدي وربحية المصارف.
ب. **المنهج التحليلي :**لتحليل البيانات الكمية المأخوذة من المصارف عينة الدراسة واختبار العلاقة بين المتغيرات باستخدام أساليب إحصائية دقيقة.

6. مجتمع وعينة البحث

أ. **مجتمع البحث :**يشمل الجهاز المصرفي العراقي، حيث تم التركيز على المصارف التجارية الخاصة.
ب. **عينة البحث:** تم اختيار عينة عشوائية من خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة بين 2017 و2021، وهي:

❖ مصرف المتحد.
❖ مصرف بغداد.
❖ مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

❖ المصرف الأهلي العراقي.
❖ مصرف الائتمان العراقي.

7. حدود البحث:

أ. **الحدود الزمنية :**الفترة من 2017 إلى 2021.
ب. **الحدود الموضوعية :**تحليل تأثير الائتمان التعهدي (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) على ربحية المصارف التجارية.
ج. **الحدود المكانية :**المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

8. مصادر جمع البيانات:

أ. **البيانات النظرية :**تم جمعها من الكتب الأكاديمية، الأطروحات، المقالات العربية والأجنبية، والمصادر الإلكترونية مثل شبكة الإنترنت.
ب. **البيانات العملية :**البيانات المالية المأخوذة من تقارير المصارف المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية للفترة الزمنية المحددة.

9. أدوات جمع البيانات:

أ. **تحليل البيانات الكمية:** تم استخدام البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة وتحليلها باستخدام تقنيات إحصائية مثل:
❖ معامل الارتباط.
❖ الانحدار الخطي البسيط.
❖ مؤشرات الربحية (مثل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية).
ب. **برامج تحليل البيانات :**مثل برامج Excel أو SPSS لمعالجة وتحليل البيانات.

10. أساليب التحليل الإحصائي: تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي التالية:

أ. **معامل الارتباط (Correlation Coefficient):** لقياس قوة العلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي ومؤشرات الربحية.
ب. **تحليل الانحدار (Regression Analysis):** لتحديد مدى تأثير الائتمان التعهدي على الربحية.
ج. **تحليل الاتجاهات الزمنية (Trend Analysis):** لفحص التغير في أداء المصارف على مدى فترة الدراسة.
د. **مؤشرات الربحية :**كالعائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء المالي.

ثانياً. الدراسات السابقة:

1. **دراسة (علي وعبد الرزاق، 2023)** "أثر الكفاية المالية في الائتمان التعهدي للمصرف العراقي للمدة (2004-2020)" هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة اثر الكفاية المالية في الائتمان التعهدي للمصرف العقاري في العراق، وتم استخدام أساليب عدة لقياس الأثر بين المتغير التابع والمستقل وقد توصل البحث إلى أن الإيرادات الناتجة عن الائتمان التعهدي تمثل حوالي 18% من إيرادات الاجمالية للمصرف عينة الدراسة إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للائتمان التعهدي ما يقارب (15052%) والذي توزع ما بين الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، ويوصي البحث بضرورة تحليل المركز المالي للزبائن المقترضين للتأكد من قدرتهم المالية قبل الموافقة على منحهم الائتمان التعهدي وذلك للتقليل من المخاطر الائتمانية والحد من تعثر القروض الممنوحة للزبائن.

2. **دراسة (الأمين، 2021)** "مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف " هدف البحث إلى دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات المالية لعينة البحث المكونة من ثلاثة مصارف تجارية وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط ومعامل الارتباط وقد توصل البحث إلى أنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع، بينما لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية كما وجد أن هناك علاقة ارتباط طردية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع، بينما توجد علاقة ارتباط عكسية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة على المصارف الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية وأيضاً الخارجية المتمثلة في قرارات لجنة بازل.
3. **دراسة (حمزة والجلال، 2021)** "دور الائتمانات التعهدية في ربحية المصارف التجارية - دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية للمدة 2011-2015 " يهدف البحث إلى دراسة مدى مساهمة الائتمانات التعهدية في ربحية المصارف التجارية وتمثلت عينة البحث بالقطاع المصرفي وتم اختيار العينة بشكل عشوائي وتكونت من (11) مصرف تجاري من أصل (19) مصرف تجاري خاص مدرج في سوق العراق للأوراق المالية، وقد بين البحث مدى مساهمة الائتمان التعهدي في ربحية المصارف والمقارنة بينها وقد حقق مصرف الشمال المرتبة الأولى في تحقيق أعلى متوسط مطلق في ربحية المصرف مما يدل على فعالية مجلس إدارة المصرف في توظيف مصادر التمويل في مجال الائتمان التعهدي والنقدي والقروض والاستثمارات لتوليد الأرباح، ويوصي البحث تقديم الدعم لأهمية الائتمان التعهدي وخاصة الاعتمادات المستندية وذلك لأن العراق مقبل على مرحلة جديدة وواعدة في مجال التجارة الخارجية بمختلف ميادينها
4. **دراسة (الشمري ويسر، 2021):** "دور الائتمانات التعهدية في ربحية العمليات المصرفية دراسة على عينة من المصارف الإسلامية في العراق للمدة 2011-2020)" يهدف البحث إلى معرفة دور الائتمانات التعهدية غير المباشر بنوعيه خطابات الضمان والاعتمادات المستندية في ربحية المصارف الإسلامية في العراق للمدة 2011-2020، وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لتحليل البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية بالاعتماد على الأسلوبين التحليلي والقياسي، وقد تم اعتماد القطاع المصرفي الإسلامي كمجتمع للدراسة وتكونت العينة من (6) مصارف اختيرت بشكل قصدي، وتمثلت أهم نتائج البحث أن متغير خطابات الضمان لها الأثر الأكبر على ربحية المصاف مقارنة بالاعتمادات المستندية، ويوصي البحث بضرورة توحيد عمولات الائتمانات التعهدية مع زيادة الاهتمام بمنح الائتمان التعهدي لما له من أثر على نشاط المصارف.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الأول: الائتمان التعهدي

أولاً. مفهوم الائتمان التعهدي: يعرف الائتمان على أنه قيام المصرف بمنح الائتمان لعملائه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين وذلك بناءً على رغبة أو طلب العميل والتي قد تكون أما على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة (السحب على المكشوف) أو تأخذ شكل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مثل الكفالات والاعتمادات (الحسين والاعرجي، 2024: 273)، والائتمان التعهدي هو مصطلح متعارف عليه فمن تسميته يتضح بأنه هو تعهد بالدفع وليس دفعا فعليا، إذ يتميز هذا النوع من الائتمان بأن الشخص المستفيد هو شخص آخر غير زبون المصرف الذي يمنح التسهيل الائتماني بناءً على

رغبة الزبون فهو تعهد بالدفع فقط أي لا يتضمن تقديم الأموال بشكل مباشر للمستفيد بل هو تعهد خطي بموجبه يكفل المصرف زبائنه أمام الآخرين بالالتزام بالتسديد والذي قد تتحقق او لا تتحقق بالتبعية لتحقق الشروط من عدمها للشروط الواردة في التعهد المبرم (علي وعبد الرزاق، 2023: 601)

ثانياً. أنواع الائتمان التعهدي: يقسم الائتمان التعهدي على نوعين:

1. **الاعتمادات المستندية**:

أ. مفهوم الاعتمادات المستندية: يعرف الاعتماد المستندي على أنه تعهد يصدره المصرف بناءً على طلب الزبون المستورد(المشتري) يقوم بموجبه التعهد بدفع مبلغ محدد من المال بواسطة مصرف ثاني إلى الشخص المستفيد كان يكون البائع أو المصدر وضمن مدة زمنية محددة بشرط تقديم بعض المستندات المطلوبة والالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي.

كما يعرف على أنه خطاب من المصرف يتم إصداره بناءً على طلب الزبون ويتضمن أن يدفع المصرف مبلغ محدد من المال لصالح طرف ثالث وذلك مقابل تقديم بعض المستندات المطابقة للشروط المتفق عليها بين المصرف والزبون فيما يتعلق بهذا الاعتماد (دراوي وبوقطاية، 2022: 10)

تعد الاعتمادات المستندية من أهم أدوات الدفع من اجل تنفيذ العمليات التجارية الدولية بين المستورد والمصدر، إذ توصف بأنها شريان الحياة أو العمود الفقري لها ويرجع سبب تزايد استخدام الاعتمادات المستندية في المعاملات التجارة الدولية إلى انشاء الاتفاقات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " GATT " (Dineo, 2017: 1) ويتم فتح الاعتماد المستندي بناءً على طلب المستورد، وينقسم على نوعين، النوع الأول يعرف بالاعتمادات مستندية للاطلاع ففي هذا النوع يتم فتحه مقابل تأمين نقدي مدفوع مقدما من قبل طالب الاعتماد وتحدد قيمته بناءً على الثقة والأوضاع المالية للزبون. أما النوع الثاني فيعرف بالاعتمادات المستندية مؤجلة الدفع فبموجب هذ النوع يكون الدفع في وقت أجل أي بعد شحن البضاعة وتقديم المستندات (عبدالله والطراد، 2006: 172)

وتتم آلية فتح الاعتماد بتقديم طلب للمصرف من قبل المستورد يطلب فيه فتح اعتماد مستندي بمبلغ محدد بما يعادل قيمة البضاعة التي سيشتريها مع تحديد نوع الصفقة والوثائق المطلوبة والمستندات المرافقة لها والتي يجب أن تقدم للمصرف ليتم دفع الأموال. وبعد ابرام العقد مع المصرف المستورد يرسل اشعار للمصدر عن طريق فرع المصرف او المصرف المراسل في بلد المصدر، وبموجب هذا الاشعار يمكن للمصدر استلام الاعتماد وسحب حوالة تجارية بموجبها ويخصمها في المصرف الذي أرسل إليه الاشعار بعد تقديم المستندات كافة المتعلقة بالبضاعة بعدها يقوم المصرف الفرعي في بلد المصدر بتقديم الحوالة الى المصرف المستورد والذي يقوم بدفع قيمتها بعد التأكد من المستندات كافة والشروط المنصوصة في العقد، وأخيرا يتم تحصيل قيمة الحوالة من المستورد بعد وصول البضاعة إلى الميناء

ب. أطراف الاعتماد المستندي: يتضمن الاعتماد المستندي أربعة أطراف رئيسة وهي كل من (دراوي وبوقطاية، 2022: 10) و(بن عاشور،2015، 30):

- **المشتري أو المستورد طالب فتح الاعتماد:** وهو الزبون الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي وفق الشروط والمتطلبات التي تكون مطابقة لاتفاق البيع المنعقد بينه وبين المستفيد.
- **المصرف فاتح الاعتماد (المصرف المستورد):** وهو المصرف الذي يقدم إليه الزبون طلب فتح الاعتماد إذ يقوم المصرف بدراسة طلب الزبون المستورد وفي حال موافقة من قبل الطرفين على

الشروط يتم فتح الاعتماد ويقوم المصرف بإرساله مباشرة إلى المستفيد في حالة الاعتماد البسيط أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع عندما يشارك مصرف ثاني في عملية الاعتماد المستندي

- **المصرف المبلغ للاعتماد:** ويسمى أيضا المصرف المراسل أو المخطر(المبلغ) وهو المصرف الذي يطلب منه المصرف فاتح الاعتماد تبليغ الاعتماد للمستفيد، وقد يكون المصرف أما مبلغا فيأخذ دور الوسيط فقط من دون أن تكون عليه أي مسؤولية، أو أن يكون مصرف معزز إذ يقوم بإضافة تعزيزه (تأييده) إلى الاعتماد وفي هذه الحالة يكون المصرف ملتزما بالالتزام الذي التزم به المصرف المصدر
- **المستفيد** هو الشخص المصدر أو المُوَرد والذي تصرف إليه قيمة الاعتماد عندما يتقدم بالمستندات المتعلقة بشحن البضاعة ليقوم بتنفيذ الشروط في مدة صلاحية الاعتماد، فإذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من المصرف المراسل في بلده، في هذه الحالة يكون كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين المصرف المراسل، إذ يتسلم المستفيد بموجب هذا العقد ثمن البضاعة عند تقديمه المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

ج. أهمية الاعتمادات المستندية (حمزة والجلال، 2021: 354-355)

- يوفر الاعتمادات المستندية السرعة في انجاز التعاملات التجارية ومن ثم يؤدي إلى زيادة معدل الدوران وكفاءة النشاط التجاري
- تتضح أهمية الاعتمادات المستندية في البيع البحري الذي ترد عن البضائع التي تنقل عن طريق البحر
- يعد الاعتماد المستندي مصدرا مهما لأنشطة المصارف كونه يسهم في زيادة الأرباح
- يعد الاعتماد المستندي وسيلة مشتركة كونه تجمع بين الخدمة المصرفية وأنشطة التمويل
- يعد الائتمان التعهدي مهما لجميع الأطراف وخاصة للبائع والمشتري إذ يمنح المشتري التسهيلات اللازمة، أما البائع فيمكنه الحصول على جزء من المال أو سلفة من أصل الأرباح البضاعة التي يريد شحنها تحت هذا الاعتماد

2. خطابات الضمان

أ. مفهوم خطابات الضمان: وهو النوع الثاني من أنواع الائتمان التعهدي وتعد خطابات الضمان أحد أهم العمليات التي تقوم بها المصارف لخدمة النشاط الاقتصادي كونها تسهم في تشجيع وزيادة حركة التجارة الدولية فهي تعد وسيلة ضمان واسعة الانتشار في المجال التجاري، وهو نوع من أنواع الضمان التي انشأها المصرف التجاري وذلك لمواجهة احتياجات المعاملات التجارية وقد شاع استخدامه في الوقت الحاضر كبديل للتامين النقدي وتستخدم خطابات الضمان في العمليات الانشائية والمقاولات وكذلك التوريد، ويمثل خطاب الضمان التزاما عرضيا أي غير فوري فالمصرف لا يقوم بالدفع الفوري كما في القروض النقدية وإنما يتعهد بدفع مبلغ معين عندما يطلبه المستفيد وبذلك يمكن القول بأن المصرف اقرض توقيعه (سعيد وخميس، 2015: 62)، فخطابات الضمان هي تعهد مكتوب يصدر من المصرف بناءً على طلب شخص المسمى بالأمر يطلب فيه بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين إلى شخص آخر يسمى المستفيد دون قيد او شرط اذا طلب منه ذلك خلال مدة زمنية محددة في الخطاب ويوضح أيضا في الخطاب الغرض الذي اصدار من أجله (الشوبكي، 2015: 15)، كما يعرف على أنه تعهد تصدره المصارف لضمان أحد زبائنها نتيجة للالتزام الملقى على عاتقها وضمان لوفاء الزبون بالتزاماته تجاه طرف ثالث(أي المستفيد) ضمن حدود مبلغ معين ومحدد ولمدة زمنية معينة وذلك لتنفيذ غرض معين (الزرقان، 2010: 7).

ب. سمات وخصائص خطابات الضمان: تتميز خطابات الضمان بالعديد من السمات التي تميزها عن غيرها وهي (طراد، 2015: 87):

- ❖ لا يمثل خطاب الضمان ورقة تجارية وذلك لأنه لا يتضمن شرط الأذن أي لا يمكن نقل ملكيته من شخص إلى آخر.
- ❖ إن خطاب الضمان هو عملية مصرفية ولا يمكن لغير المصارف إصداره فهو تعهد المصرف بالوفاء للشخص الذي صدر منه خطاب بناءً على طلبه وهذا يعني أن خطاب الضمان شخصي لا يمكن تحويله أو تظهيره لغير المستفيد الصادر لصالحه الخطاب. وذلك لأن شخصية المستفيد تعد محل عد لدى عميل المصرف
- ❖ إن خطابات الضمان غير قابلة للتداول وليس له قيمة ذاتية كون خطاب الضمان يمثل علاقة شخصية، بمعنى أنه على المصرف تسليمه للمستفيد حتى وإن فقد خطاب الضمان بل ويدفع له قيمته إذا توفرت روط الدفع ولا يجوز تسليمه لشخص آخر حتى وإن كان حاملا لخطاب الضمان
- ❖ إن خطاب الضمان غير قابل للتحويل أو التظهير كما في الأوراق التجارية
- ❖ لا يحق لدائنو المستفيد الحجز على قيمة خطاب الضمان لأن المطالبة بتنفيذه حق شخصي للمستفيد فقط ولا يجوز للدائنين أن يستعملوه بدلا عنه أو يجبروه على استعماله

ج. أطراف خطابات الضمان: يتضمن خطاب الضمان ثلاثة أطراف رئيسة وهي (الشرع ومحمد، 2012: 65):

- ❖ العميل وهو الشخص الأمر وهو يمثل الطرف الذي يصدر له خطاب الضمان وذلك بناءً على طلبه سواء كان شخص طبيعي أو معنوي.
- ❖ المصرف وهو الطرف الضامن ويمثل المصرف الذي يصدر خطاب الضمان بناءً على طلب العميل (الأمر) لصالح الجهة المستفيدة.
- ❖ المضمون له وهو الشخص المتعهد له أي المستفيد وقد تكون جهة حكومية أو خاصة.

المحور الثاني: الربحية

أولاً. مفهوم الربحية: تعد الربحية الهدف الأساس والأهم الذي تسعى إليه المصارف التجارية كافة ولذلك فهي تعد مطلب رئيس للمساهمين والمستثمرين والإدارة والمالكين وتمثل الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (Lumby & Jones, 2011: 174)، كما تشير الربحية على أنها مؤشر مهم للكشف عن المركز المالي للمنشأة وقدرتها وكفاءتها (ظاهر ومحمد، 2017: 10)، ويمكن المصارف من تحقيق الربحية من خلال قرارين مهمين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل، فقرار التمويل يتعلق باختيار مصادر الحصول على الأموال الأزمة لاستثمارها في موجودات المنشأة بشكل يحقق أكبر عائد ممكن (المحجان واخرون، 2012) ولابد للمصرف من توظيف الأموال في الموجودات التي تُدر عليه بعوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات فكلما عملت المصارف على تقليل وتخفيض النفقات وزيادة الايرادات سيؤدي حتما إلى زيادة الربحية، وبذل كل طاقتها وتسخير كافة امكانياتها والوسائل المتاحة أمامها من أجل الوصول إلى أهدافها لضمان الاستمرارية.

ثانياً. أهمية الربحية للمصارف التجارية: تكمن أهمية الربحية بالآتي: (بن سعدون وبورديمة، 2019، 25):

1. تكمن أهمية الربحية في كونها ضرورية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف من أجل الاستمرار في ممارسة الأعمال، فهناك مخاطر عديدة كمخاطر الاستثمار والائتمان ومخاطر السرقة والاختلاس وغيرها.
2. إن تحقيق الارباح يعطي مؤشرا للجهات الرقابية بأن المصرف يسير بالاتجاه الصحيح.
3. الربحية مهمة وذلك كونها تساهم في توليد وتكوين الاحتياطات.
4. إن تحقيق الأرباح يزيد من ثقة المودعين بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.
5. تعد الربحية أداة مهمة وذلك للكشف عن نقاط القوة والضعف وتحديد مدى تقدم المصرف فالأداء المالي الجيد يعد مهما لاستمرار المصرف في عمله وخاصة في البيئات الحالية التي تتسم بالتغير السريع والتنافسية الشديدة.
6. تمثل مقياساً مهماً لقياس مدى نجاح المصارف في تحقيق اهدافها أي قياس أداء الإدارة، فهي تقيس الجهود المبذولة بصفة عامة في تحقيق تلك الأرباح.

ثالثاً. أهداف الربحية: تعد الربحية ضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة والمتعلقة بالتوسع والتطوير والنمو كتقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة وتلبية حاجات ورغبات المستثمرين الحاليين والمرتقبين. لذلك تسعى المصارف لتحقيق مستويات عالية من الأرباح من خلال توظيف الأموال بشكل يؤدي إلى زيادة العوائد فكلما زادت الايرادات وانخفضت النفقات يؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح والهدف من زيادة هذه الأرباح هو كالآتي (الحسين، 2016: 82):

1. تعد الربحية مهمة لضمان استمرار المصرف في عمله فتحقيق الأرباح أمر ضروري من أجل البقاء والاستمرارية ومواجهة مختلف الظروف وخاصة الطارئة فضلا عن مواجهة مخاطر الافلاس.
2. تسهم الربحية في الحفاظ على المستثمرين من جانب واستقطاب مستثمرين جدد من جانب آخر، إذ إن ارتفاع الربحية يولد ثقة المستثمرين على أنهم يستثمرون في شركة ناجحة ويمكنها ادارة أموالها
3. تساعد الربحية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمات كالتوسع والنمو أو تقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة لتلبية حاجات ورغبات المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
4. تعد الأرباح وسيلة من وسائل التمويل الذاتي، إذ بالإمكان اعادة استثمارها بشكل مباشر وهو ما يسمى بالأرباح المحتجزة.

رابعاً. مؤشرات الربحية: تعد الربحية من المؤشرات المالية المهمة التي تستخدم في تقييم الأداء المصرفي كونها تعكس الأداء الاجمالي للمصرف كما يمكن إن تقيس قدرة المصارف في تحقيق العائد على الأموال المستثمرة إذ تعكس نسب الربحية قدرة المنظمة على توليد الأرباح، ولقياس الربحية هناك العديد من المؤشرات، وسيعتمد البحث على مؤشر العائد على الموجودات لقياس الربحية كونه أكثر ملائمة في قياس ارتباط الربحية بالائتمان التعهدي

1. **معدل العائد على الموجودات:** يبين هذا المؤشر قدرة المصارف على تحقيق الأرباح نتيجة استخدام موجوداتها في أنشطتها الأساسية، أي مدى كفاءة الادارة في استخدام موجودات المصرف واستثمارها بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح عن طريق الاستثمار في مختلف هذه الاصول وكلما ارتفع هذا المعدل فأنه يدل على كفاءة الادارة في استخدام موجودات المصرف والتحكم في التكاليف. (Ghafar, et al., 2021: 5) ويمكن قياسه بالعلاقة الآتية ((Reilly & Brown, 2012: 277):

معدل العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}}$ *100

2. **معدل العائد على حق الملكية: -** تعد هذه النسبة من أهم المؤشرات وذلك كونه يبين مدى تحقيق الهدف الرئيس للمصارف وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل الملاك وهو المعيار لتعظيم ثرواتهم، أي تعبر هذ النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في المصرف، إذ وفق هذه النسبة يقرر الملاك الاستمرار في النشاط والتطور أو التحول إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا (الشحات وأبو ديار، 2023: 879) وارتفاع هذه النسبة يبين كفاءة المصرف. وتحتسب هذ النسبة وفقا للمعادلة الآتية:

معدل العائد على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}}$ *100

3. **هامش الربح:** ويسمى هذا المؤشر بمؤشر كفاءة إدارة التكاليف كونه يعكس مدى كفاءة المصارف في التحكم وإدارة التكاليف وإن انخفاض هذه النسبة تشير إلى عدم قدرة المصرف على التحكم بالتكاليف (عبد العزيز وأكرم، 2024: 454) وتقاس وفق العلاقة الاتية:

هامش الربح = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الايرادات}}$ *100

4. **منفعة الموجودات:** ويعرف هذا المؤشر باستخدام الموجودات إذ يشير إلى الاستخدام الأمثل للموجودات بما يعكس إنتاجية هذه الموجودات. إذ يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق هذه الموجودات للأرباح أو الإيرادات وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا يدل على جودة تلك الموجودات ويقاس وفق العلاقة الآتية:

منفعة الموجودات = $\frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$ *100

5. **معدل العائد على الودائع:** يعد هذه النسبة مؤشراً مهما في قياس مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من الودائع التي تحصل عليها ويمكن قياسه بالعلاقة الآتية (حميد والعتابي، 2016: 9):

معدل العائد على الودائع = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الودائع}}$ ***100**

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي او العملي

أولاً. تفاصيل حساب المعادلات والترتيب:

1. **ترتيب إيراد الائتمان:** تم حساب الترتيب بناءً على متوسط إيراد الائتمان لكل مصرف عبر السنوات. المصرف الذي لديه أعلى متوسط يحصل على الترتيب الأول، والذي لديه أقل متوسط يحصل على الترتيب الأخير.

وإيراد الائتمان يعكس حجم العمليات الائتمانية وأدائها بالنسبة لكل مصرف. يساعد الترتيب في تحديد المصرف الذي يحقق أعلى عائد من هذه العمليات.

2. **ترتيب إجمالي الإيرادات:** تم حساب الترتيب بالطريقة نفسها السابقة ولكن باستخدام متوسط إجمالي الإيرادات عبر السنوات. إجمالي الإيرادات يعطي فكرة عن حجم النشاط المالي الشامل للمصرف، بغض النظر عن مصدر الدخل.

3. **ترتيب نسبة الائتمان التعهدي:** تم حساب الترتيب بناءً على متوسط نسبة الائتمان التعهدي لكل مصرف عبر السنوات. المصرف الذي يعتمد بشكل كبير على الائتمان يحصل على ترتيب أعلى.

نسبة الائتمان التعهدي توضح دور عمليات الائتمان في تحقيق الإيرادات الإجمالية. يساعد هذا الترتيب في تقييم مدى اعتماد المصرف على الائتمان كمصدر للإيرادات.

4. **مجموع الترتيب:** تم جمع ترتيب كل مصرف في المعايير الثلاثة السابقة (إيراد الائتمان، إجمالي الإيرادات، نسبة الائتمان التعهدي).

مجموع الترتيب=ترتيب إيراد الائتمان+ترتيب إجمالي الإيرادات+ترتيب نسبة الائتمان التعهدي

مجموع الترتيب يعكس الأداء العام للمصرف عبر المعايير المختلفة. كلما كان المجموع أقل، كان أداء المصرف أفضل بشكل عام.

5. **الترتيب النهائي:** تم تحديد الترتيب النهائي بناءً على قيمة "مجموع الترتيب"، حيث يُعطى الترتيب الأول للمصرف الذي يملك أقل "مجموع الترتيب."

الترتيب النهائي يعطي ملخصًا عامًا للأداء الشامل للمصرف بناءً على كل المعايير. يساعد في المقارنة السريعة بين المصارف لتحديد الأفضل والأسوأ.

ثانياً. تحليل مؤشرات الائتمان التعهدي للمصارف المبحوثة:

جدول (1): تحليل مؤشرات الائتمان التعهدي للمصارف المبحوثة

اسم المصرف	إجمالي الإيرادات	إيراد الائتمان	نسبة الائتمان التعهدي	ترتيب إيراد الائتمان	ترتيب إجمالي الإيرادات	ترتيب نسبة الائتمان التعهدي	مجموع الترتيب	الترتيب النهائي
الأهلي العراقي	10354076235.00	9030506540.83	1.08	2.00	4.00	1.00	7.00	2.00
الائتمان	18706138833.33	455285833.33	0.03	4.00	2.00	5.00	11.00	4.00
المتحد	22484512634.50	9154072453.67	0.38	1.00	1.00	3.00	5.00	1.00
الموصل	18587359846.00	769299069.33	0.05	3.00	3.00	4.00	10.00	3.00
بغداد	3132518934.67	121224398.00	0.44	5.00	5.00	2.00	12.00	5.00

الجدول من اعداد الباحثيين بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف المبحوثة

من الجدول أعلاه:

1. **مصرف المتحد (الأفضل، الترتيب النهائي: 1):** يحتل المركز الأول بفضل أدائه المتفوق في جميع المؤشرات، إذ حقق:

أ. **إيراد الائتمان :**متوسط 9.15 مليار، وهو من أعلى المعدلات.

ب. **إجمالي الإيرادات :**متوسط 22.48 مليار، مما يبرز قوة مركزه المالي.

ج. **نسبة الائتمان التعهدي**0.38 **:**، تعكس اعتمادًا جيدًا على الائتمان كمصدر إيرادات.

ترتيب ممتاز في جميع المؤشرات (1 أو 3)، مما يعكس أداءً متوازنًا وقويًا.

2. **مصرف الأهلي العراقي (الترتيب النهائي: 2):**

أ. حقق المركز الثاني بفضل نسبة ائتمان تعهدي مرتفعة جدًا (1.08)، تعكس اعتمادًا كبيرًا على الائتمان.

ب. إيراد الائتمان :متوسط 9.03 مليار، قريب من مصرف المتحد.

ج. **إجمالي الإيرادات:** منخفض نسبيًا (10.35 مليار) مقارنة بالإيرادات الائتمانية.

3. **مصرف الموصل (الترتيب النهائي: 3):**

أ. متوسط إيراد الائتمان: 769 مليون.

ب. إجمالي الإيرادات 18.58: مليار، مما يعكس مركزًا متوسطًا.

ج. نسبة الائتمان التعهدي0.05 :، تعكس اعتمادًا منخفضًا على الائتمان.

4. مصرف الائتمان (الترتيب النهائي: 4)

أ. **إجمالي الإيرادات** 18.71 **:**مليار، وهو جيد جدًا.

ب. **إيراد الائتمان** 455 **:**مليون فقط، مما يعكس ضعف نشاط الائتمان.

ج. **نسبة الائتمان التعهدي**0.03 **:**، مما يشير إلى اعتماد محدود جدًا على عمليات الائتمان.

5. مصرف بغداد (الأضعف، الترتيب النهائي: 5):

أ. متوسط إيراد الائتمان: 121 مليون، وهو الأدنى بين المصارف.

ب. إجمالي الإيرادات 3.13 :مليار، يعكس أداءً ضعيفًا جدًا.

ج. نسبة الائتمان التعهدي0.44 :، تعكس اعتمادًا مرتفعًا على الائتمان لكن دون تحقيق عائدات كافية.

ثالثاً. تحليل الأداء لمؤشر الربحية في المصارف المبحوثة:

جدول (2): تحليل الأداء لمؤشر الربحية في المصارف المبحوثة

اسم المصرف	إجمالي الموجودات/رأس المال المدفوع	نسبة الربحية	صافي الربح	ترتيب صافي الربح	ترتيب إجمالي الموجودات/رأس المال المدفوع	ترتيب نسبة الربحية	مجموع الترتيب	الترتيب النهائي
الأهلي العراقي	338844611133.83	0.01	2217383179.83	3.00	3.00	5.00	11.00	4.50
الائتمان	565436163166.67	0.02	13667431500.00	1.00	1.00	4.00	6.00	1.00
المتحد	605300185.17	0.04	24403221.17	5.00	5.00	1.00	11.00	4.50
الموصل	427823527404.67	0.03	12738467317.17	2.00	2.00	3.00	7.00	2.00
بغداد	1455529721.50	0.03	39314886.67	4.00	4.00	2.00	10.00	3.00

الجدول من اعداد الباحثيين بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف المبحوثة

تحليل تفصيلي وشامل لأداء المصارف بناءً على صافي الربح ونسبة الربحية:

1. مصرف الائتمان (الأفضل، الترتيب النهائي: 1):

أ. **صافي الربح :**الأعلى بين المصارف بمتوسط 13.67 مليار، يعكس كفاءة كبيرة في تحقيق الأرباح.

ب. **إجمالي الموجودات :**يحتل المركز الأول بأصول ضخمة تصل إلى 565.4 مليار.

ج. **نسبة الربحية :**جيدة (0.02)، لكن يمكن تحسينها لتتماشى مع صافي الربح الكبير.

حصل على ترتيب ممتاز في جميع المؤشرات، مما يجعله الأفضل أداءً.

2. مصرف الموصل (الثاني، الترتيب النهائي: 2):

أ. **صافي الربح :**جيد جدًا (12.73 مليار)، يعكس استقرارًا في تحقيق الأرباح.

ب. **إجمالي الموجودات :**ثاني أكبر قاعدة أصول بين المصارف (427.8 مليار).

ج. **نسبة الربحية :**جيدة (0.03)، تشير إلى كفاءة مقبولة في استغلال الأصول لتحقيق الأرباح.

أداء متوازن في جميع المؤشرات، مما يجعله قريبًا من المركز الأول.

3. مصرف بغداد (الثالث، الترتيب النهائي: 3):

أ. **صافي الربح :**ضعيف نسبيًا (39.3 مليون)، مما يعكس تحديات كبيرة في تحقيق الأرباح.

ب. **إجمالي الموجودات :**منخفضة (1.45 مليار)، مما يحد من قدرته على التوسع.

ج. **نسبة الربحية :**جيدة نسبيًا (0.03)، تعكس كفاءة في تحقيق العائدات مقارنة بحجم الأصول.

4. مصرف الأهلي العراقي (الرابع بالتعادل، الترتيب النهائي: 4.5):

أ. **صافي الربح :**منخفض نسبيًا (2.21 مليار) مقارنة بحجم الأصول.

ب. **إجمالي الموجودات :**ثالث أكبر قاعدة أصول بين المصارف (338.8 مليار).

ج. **نسبة الربحية :**الأضعف بين المصارف (0.01)، مما يعكس ضعف الكفاءة في استغلال الأصول.

5. مصرف المتحد (الرابع بالتعادل، الترتيب النهائي: 4.5):

أ. **صافي الربح :**الأدنى بين المصارف (24.4 مليون)، يعكس ضعف القدرة على تحقيق الأرباح.

ب. **إجمالي الموجودات :**صغير جدًا (605 مليون)، مما يعكس محدودية الموارد.

ج. **نسبة الربحية :**الأعلى (0.04)، مما يشير إلى كفاءة جيدة في استغلال الأصول المتاحة.

رابعاً. تحليل العلاقة الإحصائية بين نسبة الائتمان التعهدي ونسبة الربحية:

أ. نتائج تحليل الانحدار: تم تحليل العلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي) كعامل مستقل (ونسبة الربحية) كعامل تابع (باستخدام نموذج الانحدار الخطي .الجدول أدناه يعرض ملخص النتائج:

جدول (3): ملخص النتائج

المؤشر	القيمة
معامل التحديد(R^2)	0.000
القيمة الاحتمالية(P-Value)	0.956
معامل الانحدار	0.0002
عدد المشاهدات(Observations)	150
AIC	-692.01
BIC	-685.99

الجدول من اعداد الباحثين.

تحليل نتائج العلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي ونسبة الربحية:

1. معامل التحديد:(R^2)

- القيمة.0.000 :
- هذه القيمة تشير إلى أن 0.0% فقط من التغيرات في نسبة الربحية يمكن تفسيرها بواسطة نسبة الائتمان التعهدي.
- يدل ذلك على أن نسبة الائتمان التعهدي ليس لها تأثير يُذكر على نسبة الربحية، وإن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرًا يجب أخذها بعين الاعتبار.

2. القيم الاحتمالية:(P-Value)

- القيمة 0.956.
- القيمة الاحتمالية مرتفعة جدًا (أكبر بكثير من 0.05)، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الائتمان التعهدي ونسبة الربحية.
- هذا يشير إلى أن التغيرات في نسبة الربحية لا تتأثر بشكل ملحوظ بتغيرات نسبة الائتمان التعهدي.

3. معامل الانحدار:(Coefficient):

- القيمة 0.0002.
- لكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الائتمان التعهدي، تحدث زيادة متوقعة بمقدار 0.0002 فقط في نسبة الربحية.

❖ هذا التأثير طفيف للغاية ولا يمكن عدّه ذا أهمية عملية أو إحصائية.

الخلاصة:

❖ نتائج التحليل الإحصائي تظهر أن العلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي ونسبة الربحية ضعيفة جدًا وغير ذات دلالة إحصائية.

❖ يوصى بفحص متغيرات أخرى قد تكون أكثر تأثيرًا على نسبة الربحية، مثل إجمالي الإيرادات أو صافي الربح.

تفسير القيم:

1. **AIC = -692.01**

❖ يشير إلى أن النموذج قد نجح في تفسير البيانات بشكل جيد مع تحقيق توازن مقبول بين دقة التنبؤ وتعقيد النموذج.

❖ القيمة السالبة تعني أن النموذج مناسب للغاية نظرًا لقلة الخطأ وعدم تعقيد النموذج.

2. **BIC = -685.99**

❖ يُظهر تقييمًا مشابهًا ولكن يأخذ في الحسبان عدد المتغيرات. القيمة أقل من -685 تعني أن النموذج لا يعاني من التعقيد الزائد.

الخلاصة

❖ القيم المنخفضة لكل من AIC وBIC تدل على أن النموذج الإحصائي المستخدم (العلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي ونسبة الربحية) مناسب ويحقق توازنًا جيدًا بين الدقة والبساطة.

❖ الفرق البسيط بين AIC و BIC(حوالي 6 نقاط) يشير إلى أن تأثير عدد المتغيرات على تعقيد النموذج ضئيل، مما يعزز الثقة في ملاءمة النموذج.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. **دور الائتمان التعهدي في تحسين السيولة :**أثبت البحث أن الائتمان التعهدي، وخاصة من خلال الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، يلعب دورًا محوريًا في تحسين السيولة النقدية للمصارف وتقليل الحاجة إلى السحب النقدي المباشر.
2. **الاعتمادات المستندية كمحرك رئيس للأرباح:** تُظهر النتائج أن الاعتمادات المستندية تشكل جزءًا كبيرًا من الإيرادات الناتجة عن الائتمان التعهدي، مما يعكس تأثيرها الإيجابي المباشر على ربحية المصارف.
3. **ضعف التأثير الإحصائي للعلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي والربحية :**تحليل العلاقة بين نسبة الائتمان التعهدي ومؤشرات الربحية أوضح أن هذه العلاقة ضعيفة وغير معنوية، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرًا على الربحية.
4. **الفروقات بين المصارف في استغلال الائتمان التعهدي :**تختلف المصارف بشكل واضح في مدى اعتمادها على الائتمان التعهدي كمصدر رئيس للإيرادات، مما يعكس تفاوتًا في كفاءة إدارتها لهذا النوع من التسهيلات.
5. **المخاطر المرتبطة بالتوسع في الائتمان التعهدي :**التوسع غير المدروس في منح الائتمان التعهدي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية، ما يتطلب وجود آليات فعّالة لإدارة المخاطر وضمان توافقها مع قدرات المصارف.

ثانياً. التوصيات:

1. **تعزيز أدوات تقييم المخاطر :**ضرورة اعتماد أدوات تقييم دقيقة وفعّالة لتحليل قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية قبل منحهم أي تسهيلات تعهدية، لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالائتمان.
2. **تنويع مصادر الإيرادات :**يجب أن تسعى المصارف لتنويع مصادر أرباحها وتقليل اعتمادها المفرط **على** الائتمان التعهدي، من خلال تعزيز أنشطتها الاستثمارية والخدمات المصرفية الأخرى.
3. **تطوير السياسات الداخلية لإدارة الائتمان التعهدي :**وضع سياسات واضحة ومنظمة لإدارة عمليات الائتمان التعهدي، تشمل تحديد سقوف للمخاطر، وتعزيز الضوابط الرقابية على منح التسهيلات.
4. **زيادة وعي العملاء بأهمية خطابات الضمان والاعتمادات المستندية :**من خلال ورش عمل وبرامج توعية تسلط الضوء على فوائد استخدام هذه الأدوات في تحسين التدفقات النقدية وتقليل المخاطر.
5. **الاستثمار في التحول الرقمي :**تشجيع المصارف على تبني التقنيات الحديثة لتسهيل إدارة عمليات الائتمان التعهدي، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويحسن تجربة العملاء.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الحسين، دعاء صلاح هادي، والأعرجي، كاظم وسعد. (2024). تحليل العلاقة السيولة النقدية والقدرة الائتمانية – مصرف التجاري العراقي أنموذجًا للمدة 2020-2009، مجلة واريث العلمية ، 6 (19) ، 270-283.
2. دراوي، أمال، وبوقطاوية، عبد العزيز. (2022). الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تنشيط التجارة الخارجية. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
3. بن عاشور، نصيرة. (2015). الاعتماد المستندي كوسيلة دفع في التجارة الدولية. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
4. بن سعدون، سيف الإسلام سعدون & بورديمة، سعيدة بورديمة.(2019). اثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية -دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017، رسالة ماجستير في العلوم المالية، جامعة 8 ماي 1954 فالمة
5. سعيد، عبد السلام لفتة، وخميس، هناء نصر الله. (2015). أنماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف الأهلية العراقية .مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 21(85)، 52-52.
6. طراد، كامل خير الله. (2015). خطابات الضمان وأهميتها في عقود المقاولات والتجهيز الحكومية . مجلة كلية التراث الجامعية، 1.(19).
7. الشرع، عقيل شاكر عبد، ومحمد، مصطفى خليل. (2022). دور خطابات الضمان في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2018-2004)، مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(64 ب)، 61-92.
8. الشحات، نظير رياض محمد & أبو الديار، محمد عبدالعزيز السيد. (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط،4(2)3، 863- 907

9. عبدالعزيز، إمنيسي سالم عبدالعزيز، وأكرم، سالم المبروك بدر. (2024). تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية .مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية.462-446 ,
10. حمزة، عبد الله الأمين. (2021). مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية .المجلة العلمية لجامعة بنغازي، 34 (1)، 11-11.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ali, M. M., & Razzaq, B. S. A. (2023). أثر الكفاية المالية في الائتمان التعهدي للمصرف العقاري للمدة (2004-2020). Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 19(2), 597-610.
2. Reilly, F. K., & Brown, K. C. (2012). Analysis of Investment & Management of Portfolios (10th ed.). SOUTH-WESTERN, Printed in Canada.
3. Abdullah, H., & Tursoy, T. (2019). Capital structure and firm performance: Evidence of Germany under IFRS adoption. Review of Managerial Science, 15, 379-398.
4. Ghafar, S., Abdullah, H., & Van Rasul, H. (2021). Bank profitability measurements and its determinants: An empirical study of commercial banks in Iraq.
5. Hamza, H. K., & Algelal, H.M.A.H. (2021). The Role of Conventional Credits in the Profitability of Commercial Banks: A Study on a Sample of Private Commercial Banks Listed on the Stock Exchange for the Period 2011-2015. Journal of the College of Education for Girls for Humanities, 4(29).